

أفلاطون والديمقراطية

Plato and democracy

طبيب كتزة¹¹ جامعة الجزائر 2 (الجزائر). kenzatebib71@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/05/29 تاريخ القبول: 2023/06/21 تاريخ النشر: 2023/10/06

ملخص:

تعد السياسة هي المؤشر الأول إن لم يكن الوحيد على نمو الفكر الفلسفي أو تأخره، لذلك كانت أحداث السياسة المعيار الأول للفلسفة اليونانية خاصة عند فلاسفتها الكبار كأفلاطون الذي قال بصدده شوفالييه: إنه لم يأتي إلى الفلسفة إلا عبر السياسة، ومن أجل السياسة"، فالفساد الديمقراطي الذي ساد أثينا، ونخر بناها وعجل بسقوطها كان السبب الرئيسي الذي وضع الديمقراطية اليونانية في مأزق، كيف لا وهي التي اغتالت العقل، وأخرست الكلمة، ووثدت الفضيلة، بإخراس سقراط إلى الأبد. لهذه الأسباب جاء مشروع الدولة المثالية كحل للتأزم ومع هذا أفلاطون الذي عرف بمناهضته للديمقراطية إنما في الحقيقة يرفض ويمقت الديمقراطية الشعبية اليونانية التي أثبت التاريخ قصورها، بل يرحب بالديمقراطية الحقيقية التي تعي حدودها، وتنصب فضيلة الاعتدال دستورا لها، فبعدها ساد العقل الحاكم الأعلى في الجمهورية يضع أفلاطون الجميع سواسية أمام القانون في القوانين فيه المخلص الوحيد الذي تمنحه الآلهة للمدن كحل لمشكلة العدالة، ومشكلة التعارض بين مصالح الأفراد والمصلحة العليا للدولة، وهذا بالضبط ما يجعل أفلاطون من أهم الذين قدموا تصوراتهم فيما يتعلق بمشكلة الحكم، فكان أغزرهم إسهاما على مر التاريخ.

كلمات مفتاحية: السياسة، أفلاطون، الديمقراطية، الشعبية، دستور، العدالة.

Abstract:

Politics is considered the first, if not the sole, indicator of the growth of philosophical thought. Therefore, political events were the primary criterion for Greek philosophy, especially for prominent philosophers like Plato, about whom Chevallier says: "***He came to philosophy only through politics, and for the sake of politics.***" The democratic corruption that prevailed in Athens and undermined it, hastening its downfall, was the main reason that put Greek democracy in a predicament. How could it not be? It assassinated reason, silenced speech, and stifled virtue by permanently silencing Socrates. For these reasons, the project of the ideal state emerged as a solution to the crisis. Despite this, Plato, known for his opposition to democracy, actually rejects and detests populism in Greek democracy, which history has proven to be deficient. Instead, he welcomes true democracy that recognizes its limits and establishes the virtue of moderation as its constitution. After reason prevails as the highest ruler in *The Republic*, Plato places everyone equal before law in *The Laws*. It is the sole key granted by the gods to the cities as a solution to the problems of justice and the conflict between individual interests and the higher interests of the state. This is precisely what makes Plato one of the most significant prolific contributors who presented their perceptions regarding governance in history.

Keywords: Politics, Plato, Democracy, Populism, Constitution, Justice

*المؤلف المرسل: طبيب كثره

إن التاريخ غني بمضمونه الفكري الذي قد يمتد إلى أصول بعيدة وعميقة في تاريخ أعظم الحضارات العريقة، ومع هذا فإن الفكر السياسي، لا سيما منه الديمقراطي لا يبدأ إلا في إطار تنظيم المدينة -الدولة في اليونان. ومع أنه إطار ضيق بالمقارنة مع أحدث التنظيمات المعاصرة، لكنه في الوقت نفسه ملائم لتطبيق أرقى الملكات العقلية على قضايا السياسة كمشكلة السلطة والدولة .

ومن دون شك، فإن السياسة اليونانية كانت السبابة إلى وضع اللبنة الأولى للدراسات الحقوقية والدستورية والقانونية، فهو أول من طرحها على طاولة النقاش، فليس إذن من قبيل المبالغة أن نجزم بأن الفكر السياسي بعد اليونان جاء متأثراً بميراث متغول بأدساقه الكبرى، ولا يكتمل هذا التحول إلا بجرأة أفكاره ككنوز ثمينة للعهود اللاحقة.

ولعل هذا بالضبط ما يفسر سطوة هذا الفكر الخاص على الفكر العالمي ككل. وإن نحن استحضرننا هذا النوع من الفكر الكلاسيكي لمحاولة استنطاق رجالاته. ليس بغرض إخضاع هذه الرموز للمحاكمة. فأين نحن من هؤلاء، بل بغرض البحث في تفاصيله علّنا نعر على تجليات لقراءات أخرى عساها أن تساهم في إزاحة بعض الغموض عن كل دارس سولت له نفسه بإعادة فتح ملف من بين أعقد وأثقل الملفات على الإطلاق. إنه ملف الأسطورة أفلاطون باعتباره من أهم المحطات في تاريخ الفكر السياسي عامة والديمقراطي على الخصوص كما عرف عليه من معاداة للنظام الديمقراطي .

وهذا ما يحتم علينا طرح الإشكال الآتي:

-ما حقيقة الموقف الأفلاطوني من الديمقراطية؟

-هل كان حقاً مناهضاً ومعادياً لها أم معادياً على سبيل الحصر لديمقراطية

اليونان كونها منافية لروح الديمقراطية الحقيقية؟

طبيب كثره

-هل تجد آراء أفلاطون السياسية تبريراتها المنطقية بمقابل التصورات المعرفية؟
-ثم ألا يمكن أن نستشف في ثنايا موقفه نوع من التناقض يشفع للرجل ويبرئه من التهم المنسوبة إليه كونه الرجل الرجعي المتخلف والمعادي للمجتمع المفتوح إن شئنا بتعبير كارل بوبر وما يحمل هذا المجتمع من قيم الليبرالية والفردية والتحرر والانعقاد من كل القيود التي تكبل عقل الرجل؟

2. عوامل نشأة الفكر السياسي عند أفلاطون:

في الحقيقة، إن مشروع الخطاب السياسي لأفلاطون هو جزء وثيق الصلة بمنطلقاته المعرفية، أي نظرية المعرفة التي يتصدرها العقل في أعلى هرم النظرية المثالية، وسمو العقل يستدعي استبعاد الحواس من الواجهة، ولذا بات من الضروري فهم مفاتيح النظرية السياسية الأفلاطونية بربطها بالمنظومة الفكرية، وهنا يتجلى بوضوح ذلك الانسجام والتناغم بين المنطلقات والنتائج. وإذا كان أفلاطون هو الزعيم الذي شيد أول مذهب مثالي متكامل، ومع ذلك لم يخلو من البعد الواقعي الذي عايشه في السياق ذاته. يقول الشنيطي: "إنه لا وجود لنظرية مثالية خالصة ولا واقعية خالصة، إنه ما من نظرية تخلو من جانب واقعي أو جانب مثالي، إلا أننا نحكم على النظرية السياسية بالصفة الغالبة عليها" (الشنيطي، 1961، ص 4)

إن الخيوط العريضة التي شكلت الوعي السياسي لدى أفلاطون بداية من عراقة النسب الأسري، إضافة إلى العوامل التاريخية والسياسية والعسكرية ويتصدرها بشكل مباشر حروب "البيلوبونيز". وللإشارة أنه لا يجب الاكتفاء بالاستراتيجية العسكرية التي انتهجها زعمائها فقط، بل للظروف الاقتصادية دور هام في بلورة خطوط هذه القوة. يقول توشار: "عرف الفكر اليوناني انطلاقاً من ضخمة خلال القرن الخامس ق. م نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، فكانت البنية الاقتصادية مسيطرة بعد ذلك على حركة الأفكار إما بواسطة

أفلاطون والديمقراطية

زعمائها أو مفكرها أو بواسطة الأحزاب". (غيوم سيرتان، 2011، ص 125)، ومن الطبيعي جدا أن أي إنتاج فكري تبدأ أسبابه من البيئة الأولى لتحديد ما سيؤول إليه مستقبل هذا الفكر، إن إيستمولوجيا تاريخ التشكيلات الاجتماعية والأشكال السياسية المرتبطة بها "تقدم الدعامة لتحليل الكيفيات التي تتطور بمقتضياتها". (توشار، 1993، ص 17)، ومن دون شك، فإن الأنساق الفكرية لم تتطور إلا في وجود مناخ من الحريات الفكرية التي يتصدرها التيار السفسطائي الذي ألقى بخيطة الفكر السياسي في ملحمة التاريخ الإنساني، ولذات السبب لا يمكن الحديث عن تداعيات الفلسفة السياسية الأفلاطونية خاصة فيما يتعلق بالأفكار الديمقراطية دون الحديث عند دور السفسطائية في الفكر السياسي، فكل نظرية في الجوهر إنما هي ردة فعل لأوضاع أو لأفكار متعارضة، فالسفسطائية يمكن عدها فلسفة للمقاومة ضد الأعراف والعادات والتقاليد والعبودية والرق والعنصرية "إن الشيء الذي استحدثه هؤلاء هو أنهم يمثلون المرحلة الأولى من رد الفعل ضد الفلسفة الأيونية لأنهم من الناحية الإيجابية يوجهون البحث نحو الأمور الإنسانية وهم في هذا الشأن يتفوقون مع سقراط" (باركر، 1966، ص 113).

لقد تفوقت الحركة الإنسانية بشقيها السقراطي والسفسطائي في إثارة الجدل حول طبيعة المعرفة وجدلية العقل والحواس والتي أنتجت بدورها جدلية نسبية أو مطلقية المعرفة دون نسيان مأساة إعدام سقراط في كنف النظام الديمقراطي (الفاشل) لكل هذه الأسباب ثار أفلاطون على الواقع الميرر للمنظومة السياسية الديمقراطية التي ترعرع السفسطائيون في ظلها والتي أدت مبادئها إلى إعدام سقراط.

3. موقف أفلاطون من الديمقراطية :

إن البحث في منظومة فكرية سياسية بديلة يستدعي أولا: إعادة النظر في بعض المفاهيم المتداولة، فقد كان لزاما على أفلاطون أن يطرح مفاهيم جديدة تجاري أرائه المقترحة من أجل تغيير جذري شامل لمؤسسات الدولة في أثينا الديمقراطية وهو ما يستدعي تسليط الأضواء على سؤال في غاية الأهمية يقيم وزنا لحيثيات مشكلة العدالة. وكيف السبيل إلى تكريسها؟ وهل هناك من أمل في تحقيقها الأمر الذي يحتم خطابا جريئا نتيجة الأوضاع الكارثية التي سادت مدينة أثينا، خطابا مفعما بالإرادة والحماس والاندفاع نحو التغيير لتلبية نداء حب الوطن، ولذا "تقدم محاورتي الجمهورية وطيمائوس حلول أفلاطون للمشكلة التي عرضها السفسطائيون حول العلاقة بين الإنسان وقوانينه وتقاليده وبين عالم الطبيعة الثانية والمجردة من جهة أخرى" (جوتليب، 2010، ص 202).

أما بخصوص محاوره الجمهورية، فيرى "جورج سباين" أن الكثير من المبادئ السياسية التي نجدها في الجمهورية هي في الحقيقة من مخيلة سقراط، ولأن السياسة السقراطية قائمة على الولاء المطلق لقوانين المدينة، وهذا ما كان أساسا صلبا للفكر السياسي الأفلاطوني فيما بعد، فالمحاورات الأفلاطونية ومن بينها "أليسياد" فتندرج في إطار المحاورات السقراطية، وذلك "لأن الأطروحات التي يريد أفلاطون الدفاع عنها هي نفسها أطروحات سقراط، فهي أقل تركيبا وتعقيدا بمقابل المحاورات الأخرى، فمهمة الحاكم لتأسيس الدولة المثالية استنادا إلى الحكمة والتربية الصحيحة" (Platon, 1990).

لقد ورد في الجمهورية فكرة "الفيلسوف العادل بحق" والذي يمثل القانون الأعلى، وعليه لم يكن إغفال القانون نزوة عابرة، وإنما هو نتيجة منطقية تنسجم مع منطلقات فلسفته المثالية؛ فهي تمثل الدولة المؤسسة. ولأن الدولة الديمقراطية ليست دولة النخبة والصفوة، بل دولة شعبية تتلاطم فيها

أفلاطون والديمقراطية

الطموحات المتناقضة والرغبات المتعارضة، فيتغلب فيها التيار الشعبوي على حكمة العقل "لقد قوضت الديمقراطية مؤسسات الدولة الأرستقراطية القديمة، وقوض العلم التزمت الديني، ومع سقوط هذين العمودين. لما هو مؤسس ينهار كل شيء" (ستيس، 2005، ص ص 75-72)

لقد هاجم أفلاطون الديمقراطية على الخصوص لأنها تقوم على الإيمان بأنه لا يوجد من هو أفضل من الآخر، فالحرية المطلقة التي أعطتها السلطة الديمقراطية اليونانية، سمحت للجهلة بكسب عواطف الشعب، وإخضاع العقل لطيشهم وأهوائهم، تعارض حكم الأقلية سواء تلك التي تدعي وراثة مزعومة للفضائل والذكاء، أو تلك التي تحكم بسلطة المال أي الأرستقراطية أو الأوليغارشية

ولأن الأقلية التي تنشأ في أحضان السلطة وامتيازاتها عادة ما ترتقي بدون مؤهلات حقيقية، كما أن سلطة الكثرة العددية أو سلطة المال أو سلطة التقاليد الجامدة تدمر العقل والعدالة بحيث يفقد الإنسان داخل مثل هذه الأنظمة أسى ما فيه من طاقة ألا وهي طاقة العقل. إن محاوره الجمهورية كما يراها "سباين" "هي روعة العقل الحر الذي لا تقيده حماقة النفس البشرية وعنادها، ذلك العقل القادر على فهم تلك القوى الكامنة في التقاليد" (سباين 1954 ص 111)

تصور أفلاطون في الجمهورية الدولة وجعلها أشبه بالكائن العضوي تتعاون أعضائه وتتعاوض من أجل تحسين استقرار أحول المجتمع، واختلال عضو يؤثر لا محالة في سائرهما. وبالمثل فإن المجتمع يتألف من طبقات وهي تقابل وطبقة كل عضو النحاسية والفضية والعاملة وبهذا "يكون الإنسان أشبه بعربة يجرها جوادان، الأول هو القوة الشهوانية، والثاني هو القوة الغضبية، وقائد العربة الذي يمسك في قبضته بزمام الجوادين هو القوة العاقل" (الشنيطي 1961 ص

(24)

طبيب كثره

إن الجمهورية وإن تميزت بطابعها النظري المحض لكونها تؤسس الدولة المثالية، ولكنها في الوقت نفسه، هي نتيجة وردة فعل لواقع مرير آلت إليه الديمقراطية في أتيننا، "والواقع أن الفيلسوف حتى حين يظن أنه يستخدم عقله المحض، في تشييد بناء فكري معين لا بد أن يكون قد استخلص عناصر هذا البناء من تجربة فعلية" (زكريا، 2005، ص 73)

لقد استنتج أفلاطون فوق كل شيء أن الديمقراطية فكرة قبيحة وتنم عن عجرفة، فبسببها عمت الفوضى والاضطرابات السياسية "إن الدول التي يديرها هؤلاء الديمقراطيين، ما هي إلا كيان فوضوي وغير منضبط" (جوتليب 2010، ص 221)، لأننا حصرا لأنها تموج بالديمقراطية، ومن الطبيعي جدا أن هناك أسبابا جعلت أفلاطون ينفر منها، وفي هذا السياق يعتقد "جون دن" في كتابه "قصة الديمقراطية" بأن أسباب نفور أفلاطون من الديمقراطية ربما تتعلق بما يلي:

-فهي تتعلق بالوسط الاجتماعي المتمثل في اضطراب الأسر النبيلة إلى تسليم

السلطة عن إكراه.

-أو تتعلق بمأساة إعدام سقراط.

-أو قد تتعلق بخيانة "ألكيباديس" لمواطنيه. (جون دن، 2012، ص ص 52-53)

وعن أسباب نشأتها يرى أفلاطون أنها تظهر إذا انتصر الفقراء على أعدائهم فيعتقلون بعضهم، ويقتسمون مع الباقين أمور الحكومة والرئاسة بالتساوي، بل أكثر من ذلك، فإن الحكام في هذا النوع من الأنظمة غالبا ما يختارون بالقرعة، فتتجه شهوة الحكومة إلى المال كما كان الحال مع الأليغارشية، فتطلق العنان لكل الشهوات بلا تمييز وبلا تنظيم، وكل شيء فيها جائز حسب أهواء الأكثرية، فيجاز كل شيء تحت شعار الحرية، وتباع كل المحرمات، ومن هنا يكون الطريق معبدا لحكم آخر هو حكم الطغاة، وذلك لأن التطرف في الحرية لا يمكن أن يؤدي إلا إلى التطرف في العبودية بجانبها، الفرد والدولة، فينشأ الاستبداد من رحم

أفلاطون والديمقراطية

الحرية المتطرفة ويولد أشد وأفظع أنواع الطغيان. يذهب "إزاليا برلين" إلى أنه لا شيء يعارضه أفلاطون معارضة مريرة أكثر من مجتمع يسمح للناس أن يفعلوا ما يريدون، فيكتب قائلاً: "لا تترك أحداً، رجلاً كان أو امرأة دون مسؤول يشرف عليه، ويجب ألا يتعود ذهنياً على اتخاذ أي خطوة جادا أم هازلاً على مسؤوليته الفردية الخاصة، ويجب أن يعيش دوماً وعينه على هذا المسؤول المتفوق". (برلين، 2015، ص 200)

ومن الطبيعي جداً أن هذه الأفكار التي يعارضها أفلاطون هي تلك التي كانت السوفسطائية تعتقد بها، وهذا ما جعل الكثير من الدراسات تكاد تجمع على أن الأفكار الأفلاطونية تدين كثيراً للسوفسطائية، التي أخضعت المفاهيم الأخلاقية للنقد والدراسة، فجعلت من تعاليم سقراط وأفلاطون وأرسطو أن ترى النور، وكانت بذلك السبابة لاقتراح حلول للتأزم السياسي الذي آلت إليه أثينا، فكانت بذلك فلسفة الحرية التي نادى بها هؤلاء هي حجر الزاوية في الفكر الديمقراطي السوفسطائي. والتي ستتحول فيما بعد إلى إشارة الانطلاق للانتقادات اللاذعة من طرف أفلاطون ضد السوفسطائية. إن الفلسفة الإنسانية التي تقاسمتها هذه الحركة مع سقراط، قد قدمت البذور الأولى للفكر السياسي الأفلاطوني لا سيما ما تعلق منه بشقه الديمقراطي، فكانت بذلك محاورة "بروتاغوراس" من أهم محاورات الشباب الأفلاطونية، فهي وثيقة تاريخية تمثل أوفى ما تركه الكتاب المعاصرون للسوفسطائيين، حيث تطلعنا على المناخ الثقافي الذي كان سائداً في أثينا "إنها تبرر لنا أهم المشكلات الفكرية، بل وتضع أهم زعماء السياسة في الميزان وعلى رأسهم بركليس، وهي في نفس الوقت تمهد للنظرية المثالية عند أفلاطون" (أفلاطون، 2001، ص 10-11)

فلا بد إذن لهذه النظرية من أسس متينة ترتكز عليها وتحقق نجاحها وتأثيرها الفاعل في المخيال الاجتماعي. هنا يتجه الحديث عن دور الأسطورة في

طبيب كثره

تحقيق الاستقرار السياسي، ولذات السبب تصبح الأساطير عبارة عن وسائل تبريرية يحتاجها العقل السياسي كحل للفشل والتأزم الذي ينخر بني الأنظمة السياسية، خاصة منها الديمقراطية. وفي نفس المضمون يبحث روبرت ماكيافري في الماضي السلطوي في تكوين الدولة والتاريخ، فيذكر أن أفلاطون استبق استخدام الحيل والوسائل بزمن بعيد. حتى قبل أن ينادي مكيافيلي بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وهذا ما كان مضمون كتاب "الأمير" فيما بعد.

هذا ما يفسر أن الإنسان بإمكانه وبفضل قدراته العقلية اجتياح الحيل لمواجهة المعضلات المستجدة حيث "يؤلف نظام الأساطير ويصون وحدة المجتمع، ولو تعمقنا لوجدنا نسيج المجتمع من حياكتها، وأنها هي التي تزوده بالطاقة اللازمة لتماسكه" (ماكيافري، 1984، ص 19)

يذهب رمز من رموز الفكر السياسي الألماني المعاصر "ليوشتراوس" إلى أن لجوء أفلاطون إلى حيلة الأسطورة حيث يؤسس المدينة انطلاقاً من اختلاف الناس في طبائعهم؛ فالناس معادن، والحكام على وجه الخصوص من معدن نفيس، وهذا ما يؤهلهم بحكم الطبيعة للسيادة والريادة. يقول أفلاطون: "إن الله الذي خلقهم مزج تركيب كل من هو أهل لتولي الحكم، فمنهم من معدن الذهب الذي جعله أعلى قدراً، وجعل الفضة جزءاً لا يتجزأ من تركيب الحراس المحاربين، واختص زراع الأرض والصناع الآخرين بالحديد والنحاس" (أفلاطون، 1980، ص 169-160)

حتى أن تاريخ الفكر السياسي يشهد أن تاريخ الفكر الأسطوري لا يتصل فقط بالفكر الكلاسيكي، بل نجده كذلك في ثنايا الفكر الوسيط والحديث وحتى المعاصر والذي تغول بظهور أكبر الاتجاهات الساخطة على كل ما هو كلاسيكي، أما على مستوى التعاملات السياسية فكثيراً ما يلجأ القادة والحكام إلى مثل هذه الأفكار لا لشيء إلا لاستمرار سحرها وجاذبيتها، فقد «أصبحت بذلك غلبة الفكر

أفلاطون والديمقراطية

الأسطوري على الفكر العقلاني واضحة، في بعض المذاهب السياسية الحديثة، وكسب الفكر الأسطوري عبر صراع قصير وعنيف نصرا واضحا». (كاسيرر، 1985، ص 29)

إن المتأمل للنظرية المثالية يجد بدون عناء ضرورة الاعتماد على الأسطورة، فلقد قيل على أفلاطون أنه أحد كبار صانعي الأسطورة في التاريخ الإنساني، لكن إذا سمح بها في الدولة المثالية، فقد أصبح عدوا لها في الدولة القانونية. ولذلك فحضورها في الجمهورية ينسجم منطقيا مع طبيعة الدولة المثالية وتغييرها في الدولة القانونية، ليستجيب لمستجدات النزول من عالم المثل إلى الواقع، هذا الواقع الذي قد استهجنه أفلاطون كثيرا لأنه فيما قبل يمثل فوضى عارمة، فيقول: «أخيرا، فهمت أن كل المدن الحالية تحكم بطريقة سيئة، لأنه لا أمل تقريبا في شفاء تشريعاتها بدون تحضيرات نشطة تتظافر مع ظروف مواتية. إن المصائب لن تتوقف قبل أن يصل إلى السلطة عرق من الفلاسفة".... (أفلاطون، د.ت، ص 29)

فنظرية المثل التي يمكن اعتبارها قمة تفتح الفكر السياسي المتمحور حول نظام المدينة الذي خربته ودمرته الديمقراطية الأثينية «إنها ليست دستورا، بل معرضا للذساتير لأن لكل فرد دستوره الخاص، وهنا يضع المعنى الحقيقي لدمقرطة الدستور وكذا المعنى الحقيقي للحرية» (Platon, s.d., p. 6). فمضمون الجمهورية:

1-تعريف العدالة وشروط تحقيقها في الدولة والفرد، ويستغرق هذا تقريبا من الباب الأول إلى الباب السابع، حيث تقوم على نظرية التخصيص باعتبار أن النظام الكلي يبدأ في صورة واضحة يمكن ملاحظتها في الهندسة عن طريق تصور المساواة الهندسية والتناسب الصحيح بين العناصر التي يتألف منها الجسم الهندسي، ويكفي أن ننقل هذا المبدأ من الهندسة إلى السياسة لكي نهتدي إلى

طبيب كثره

التكوين الصحيح للدولة، ففي محاوره «جورجياس» أشار أفلاطون إلى ثلاث لوغوس العقل، ونوموس الشرع وتأسيس النظام وهو مبدأ في العالم الفيزيائي والأخلاقي على السواء الذي يفسر قيم الجمال والحقيقة والأخلاق

2- مصادر الفساد في الدولة والفرد ويقول أن أنظمة الحكم تتعدد في الواقع كما تتعدد أنواع البشر، وهو يعتقد أن الدول المختلفة تشكل بصورة ما انعكاسا للشخصيات المختلفة لحكامها، فالأنظمة حسب النفسيات التي تتماشى معها . فيكون ترتيب الأنواع الأربعة الرئيسية للحكومات بالإضافة إلى نموذج المثالي في تسلسل هرمي، فالملوك الفلاسفة الأرسطراطيون الأفلاطونيون هم رجال يحكمهم العقل. لذا فالدولة الأرسطراطية هي تلك الدولة التي تخضع لأكثر المبادئ حكمة . ويأتي نظام الحكم العسكري في المرتبة الثانية من حيث الأفضلية ويطلق عليه الثيوقراطية وتتحكم في الثيوقراطيين العاطفة النبيلة أي الرغبة في نيل الشرف، ولكن تلك العاطفة ليست في مثل منزلة دولة الأرسطراطية، ويأتي في المرتبة الثالثة حكم الصفوة حيث يتحكم في الصفوة الحاكمة من الأثرياء عاطفة دفينه هي الطمع في الثروة. ولكن لديهم بعض الفضائل، فلا يمكن القول بكفاءة نظام كهذا ولكنه أفضل على الأقل مما يليه النظام الديمقراطي الذي يعوزه الانضباط على المستوى العملي حيث تحكّمهم الشهوات الدنيا كالطعام والشراب والجنس والإشباع الفوري للغرائز، فالدولة التي يديرها هؤلاء الديمقراطيون ما هي إلا كيان فوضوي غير منضبط، ومع ذلك فإن الطغاة هم في أدنى الهرم لأنهم لا يظهرون أي التزام بالقانون، فقد تجاوزوا رذائل الديمقراطيين بإقدامهم على فعل ما يحلو لهم ويتفوقون على سابقهم بكونهم مولعين بالقتل، ولذلك فهي الدولة الأسوأ على الإطلاق.

4. أسباب نفور أفلاطون من الديمقراطية:

لا شك في أن جموع الفقراء سيحتفلون بانتصار الديمقراطية التي حررتهم وسيعتبرون ذلك انتصارا للحرية، فالرغبات التي أطلق لها العنان تنتهي عند العبودية المطلقة. إن سماحة الديمقراطية وازدائها لقراراتنا المقدسة تدوس بأقدامها كل المثل غير عابئة بالقيم؛ إنها تقوم على الاقتراع العشوائي «إن الديمقراطي هو الإله المنحط لأب ثري لا يهمله شيء سوى جمع المال هو الكسول الممتلئ الناعم المبذر اللعوب يشعر بالسعادة وراحة البال، ينسب المساواة إلى أشياء متساوية وغير متساوية. يعيش دوما في استسلام دائم لرغباته الدنيا». (ليوشتراوس، كروبسي، 2005، ص 124)

ويمكن تلخيص أهم مشكلات الديمقراطية فيما يلي :

- 1- مشكلة المساواة: من يؤمن بالديمقراطية يؤكد على تساوي الكل فتضع لذاتها جميعا على قدم المساواة وتعمل على إشباعها .
- 2- مشكلة تقلب الأهواء: لا ضبط أو ربط في حياته ويزعم أن حياته حياة المتعة، فإن أهبه العسكريون اندفع لهن وإن أغواه أهل المال تحول إليهم.
- 3- مشكلة الحرية: يفتتن الديمقراطي بالحرية إلى درجة أن يصبح شديد الحساسية والسخط إزاء أي ملمح من ملامح الاستعباد.
- 4- مشكلة عدم احترام القانون: إن الشخصية المؤمنة بالديمقراطية لن تلتفت في النهاية إلى القوانين المكتوبة والأعراف غير المكتوبة. إن عدم احترام القوانين يسوق إلى الطغيان .

يشرح سقراط كيف يشرع كل من أنظمة الحكم الأربعة إلى التذني حتى يتحول إلى الذي يليه، فكل نظام به عوامل تدميره الذاتية، فحتى النظام الأرستقراطي سينهار في النهاية؛ فسوف يقوم القادة في النهاية عاجلا أم آجلا بخرق قواعد عملية التكاثر فيزيد عدد القادة غير الأكفاء، وستقع الدولة العسكرية

طبيب كثره

الناشئة في حرب أهلية وسيطع من يتطلع إلى الشرف في زيادة أملاكه مما يغذي أصول حكم الصفوة من الأثرياء حيث يتحولون من محبين للمجد والشرف إلى محبين للمال ويولعون بالمناصب ويحتقرون الفقراء، وسيكون سقوط حكم هؤلاء الأثرياء مرهونا بالصراع بين الفقراء والأغنياء، وهو ما يؤدي إلى تفشي الحقد في نفوس الفقراء فيندفعون للثروة وتأسيس نظام ديمقراطي، وبالمثل ستؤدي الرغبة العارمة في الحرية إلى إسقاط النظام الديمقراطي فيما بعد .

وفي النهاية تختتم الجمهورية بآراء أفلاطون في الفن وفي النفس الإنسانية في الباب العاشر، وفي ذات السياق تقول «أمير حلبي مطر»: «إن أفلاطون لم يترك لنا مجرد مذهب نظري، بل تعدى ذلك حيث أخرج سياسيين ومشرعين أمثال «ديون» في صقلية، وهيراقليد في «تراقيا» وأودوكس وأرسطو اللذين شرعا قوانين لكنيدوس واسطاجيرا». (حلبي مطر، 1995، ص 10)

بينما يعد كتاب «القوانين» الكتاب الوحيد الذي يعطينا النموذج الكامل لأفلاطون المفكر الواقعي والمبدع لكثير من أفضل ما كتب في نظم التمدن الحديث على وجه الإطلاق. يقول «برنت»: «يبدو كتاب أفلاطون مثل غيره من الكتب الكثيرة التي صنعت التاريخ، فهوة رسالة في أصول التشريع، وهو يمكن أن يحمل بجدارة العنوان الذي يحمله جزء معروف من محاضرات هيغل فلسفة القانون». (أفلاطون، 1986، ص 11)

فالواقعية نلمسها أكثر في مبدأ توازن الدستور ومضمونه أن الحكومة الصالحة تصبح غير ممكنة إذا تركت السلطة في يد رجل واحد، فيقوم صلاح الجماعة في مزج احترام القانون والإرادة الخيرة لكل تجاه الكل، وفي التوزيع المناسب لسلطات الدولة.

لقد جاء في مضمون الكتاب الرابع في تعدد الدساتير: «إن النظم الدستورية المشروعة التي تعتبر الأنسب بالنسبة للجماعة هي ما كانت متفقة مع

أفلاطون والديمقراطية

بيئتها الطبيعية ومواردها الاقتصادية وهو تكوين الشعب نفسه» (أفلاطون، 1986، ص 39)

5. نقد وتقييم :

مهما كانت الفكرة ومهما كانت مشروعيتها فهي عرضة لأن يتم تحويلها إلى إيديولوجية، وأن تستعمل من قبل السلطات القائمة لأغراض خاصة بها. ولهذا السبب تكاد تتحد كل المواقف على عدم إنصاف أفلاطون ونعته بالشمولية والفكر الرجعي. فإن تأملنا قليلا كيف يقول إن أفلاطون ينتهك الحريات وهو في حد ذاته كان ضحية الحرية وإبداء الرأي «فلقد بيع أفلاطون في سوق النخاسة ونفي أرسطو بعد سبعين سنة من محاكمة سقراط وإعدامه، والمصير نفسه واجهه أناكساغوراس الذي كاد أن يعدم لولا تدخل صديقه بركليس». (غارودي، 1999، ص 28)

فعلى الرغم من أن الفكر الديمقراطي ولا حتى موقف أفلاطون لم يصل إلى مستوى العلمية لا سيما في خاصية استقلال الظواهر السياسية عن أي ظواهر أخرى كعلم الأخلاق مثلا بمقابل الفكر السفسطائي الذي تمكن نوعا ما من إيجاد هذا الفصل.

وعلى العموم فعندما نأتي إلى مناقشة طبيعة هذه الأفكار السياسية خاصة منها الديمقراطية. فإذا ما حاولنا إجراء مقارنة بين أكبر المشكلات العالقة والشائكة والغامضة كمشكلة التوازن والتوفيق بين مبدئين متعارضين هما قوة الدولة بمواجهة حرية الفرد وحرية الدولة وبين مصطلح الحكومة ومصطلح الدولة وبين الصالح العام والخاص. فهذا الصراع والتعارض والتصادم لم يفكر فيه فلاسفة اليونان. على افتراض أن الدراسات السياسية هي في جوهرها تجسيدا للأهداف الأخلاقية.

طبيب كتزة

ولم يكن معنى الحق والعدالة في نظرهم إلا الدستور أو تنظيم حياة المواطنين، ولم يكن للقانون من غرض إلا تعيين مكان كل فرد في المجتمع وتحديد وضعه ووظيفته في حياة المدينة «لقد كانت للفرد حقوقا، ولكنها لم تكن وليدة شخصيته الخاصة، بل كانت حقوقا تابعة لمركزه في الجماعة، وكانت على كل مواطن تكاليف والتزامات غير أنها لم تكن فرائض حملته الدولة إياها». (سباين، 1954، ص54)

حتى أن هناك من يرى أن يوتوبيا الجمهورية إنما هي مصير مشؤوم ينتظر أولئك الذين بلغ بهم الغباء إلى وضع ثقتهم في عالم شديد التنظيم والإحكام، إن حلم اليوتوبيا له جوانبه المظلمة «فلقد كان هناك عبيد في جمهورية أفلاطون وكانت هناك جرائم قتل جماعية للعبيد في أسبرطة ليكورقوس التي تأثر بها أفلاطون في تأسيسه للجمهورية، فكانت هناك حروب وتعصب ديني وإجراءات ونظم صارمة». (لويزابرنيري، 1997، ص36)

وحتى لو افترضنا أن الدولة تمارس إجبارا، ففي جوهر الأمر أن الإيجار الذي تمارسه الدولة يجعل المرء أكثر حرية وليس أقل، وأنه في الواقع يمكن للفرد الذي يقيدده القانون من أجل تحقيق غايات أخلاقية يعد فعلا حرا وعمل عقلاني، وبالتالي فهو يجسد صميم الحرية العقلانية التي لا يمكن أن يدركها إلا عقل أفلاطون. تقول أميرة حلبي مطر: «أسفة لأن رجال السياسة على مر العصور لم يكونوا وما زالوا دون المستوى الذي أراده أفلاطون، فعجزوا عن خلق المواطن الصالح والأفضل لإهمالهم الأساليب الصحيحة في التربية والتعليم». (حلبي مطر، 1995، ص 17) بينما التربية الصحيحة والسياسة الرشيدة قادرتان على خلق المجتمع الدولي الفاضل، لذلك فرغم كل شيء تظل الجمهورية قبلة كل مفكر يري في المعرفة والاستنارة القوى التي يجب أن يستند إليها التقدم الاجتماعي.

أفلاطون والديمقراطية

وسؤالنا المطروح هو: ألا يمكن أن نجد بعدا ديمقراطيا في كتاب

الجمهورية؟

دعنا نقول إذا كان أهم مبدأ في الديمقراطية هو الحرية الفردية وأهم ما فيها حرية الفكر والمعتقد والعقيدة، فلماذا نحكم على أفلاطون بالديكتاتورية والتعصب والروح الشمولية. ألا يمكن أن نناقض أنفسنا؟ فإذا كانت عقيدة حرية الفكر تعني أنه لكل الحق في أن يعبر عن أفكاره بطريقته، عندئذ نستحضر قول من أهم ما قيل في عقيدة الحرية الإنسانية، مقولة «ج س مل»: «إذا كنت أختلف معك، فسوف أذاع عنك حتى الموت لتقول ما تريد». ومضمون هذا القول أن الحكم على أفلاطون بالديكتاتورية تعسفا وظلما في حقه. لنكون ديمقراطيين في حكمنا على أفكار أفلاطون، فمن حقه أن يختار النظام الذي يراه صالحا لحكم الأفراد، ولأن نظام الجمهورية بالضبط هو النظام الذي يراه مناسبا مع مبدأ العدالة الحقيقية. وهو الأمر الذي لا يدركه إلا من وصل إلى الحكمة الأفلاطونية. بل دعنا نجري تجارب ونختبر أفكار أفلاطون في أرض الواقع، فلقد أخبرنا الواقع أن هذه الحرية كثيرا ما كانت سببا في آلام وشقاء الشعوب، وهذا ما قصده مدام «دوستايل» عندما قالت: «يا أيها الحرية كم من الجرائم اقترفت!». الأمر الذي يحتم وجوب إخراسها للقضاء على تغولها، وإلا آلت إلى الفوضى والدمار. يقول «كارل بوبر»:

«إن الأفكار الصحيحة والعلمية هي تلك التي تقبل التجريب والتفنيد»،

فكثيرا ما حذر الفلاسفة من طغيان الأغلبية على غرار كارل بوبر وتوكفيل وج س مل وتودوروف، فقد أكدت الأدلة التاريخية أن نظرية العدالة بالمفهوم الأفلاطوني هي القادرة على الصمود أمام غياب وعدم كفاءة هاته الجماهير، أين أصبحت الشعبوية هي التيار الجارف الذي يدمر العدالة والاستقرار. ومن ثم فمفهوم السيادة يجب أن يخضع لصفوة المجتمع لكي تسود. ولأن الأفراد والجماهير كثيرا

طبيب كثره

ما يخطئون ولا يدركون الخير الحقيقي حتى أن «ج س مل» لا يسند حق الانتخاب إلى الجهلة والمنحطين، بل من تتوفر فيهم الشروط اللازمة.

إن الرأي القائل بأن النوع الوحيد من العقل الحر هو الفعل الصحيح من الناحية الأخلاقية، وهنا يكون التركيز على الأبعاد والآفاق الأخلاقية. فكلما ابتعدنا عن الأخلاق اقتربنا من التوحش والهمجية حتى أن جميع الشرور التي حدثت وقد تحدث في عالمنا اليوم إنما سببها وثمرتها المكيفيلية التي سلطت الضوء على فكرة وجوب فصل الدين والأخلاق عن الدولة فكانت السبابة لنشر الفكر اللاتكي والعلماني. وماذا كانت النتيجة: ربحنا العلمية والعلمانية وخسرنا ذاتنا وخسرنا إنسانيتنا.

وبالتالي فالشخص الذي يختار أن يتبع رغباته ضد شعوره بواجبه لا يتصرف بحرية والشخص الذي يفعل ما يحبه أو يرغبه بغض النظر. عما إذا كان يتعارض مع الواجب لا يتصرف بحرية «لكن فقط بفعل ما هو صحيح دوماً يعتبر فعلاً حراً لأنه عقلائي ولأن طاعة الدولة أمر صحيح ولأن هدف الدولة هو الصالح العام». (رفائيل، 2000، ص 125)

فظاهرياً وجهة نظر أفلاطون هي وجهة نظر أرستقراطية، بل قد يعبر عن فكرة روح الضمير، في جمع أشكال الفعل الأخلاقي، فعلى الرغم من أن الديمقراطيين الأثينيين قدروا الحرية والمساواة إلا أن النهاية كانت زوال وسقوط الحرية.

ربما نكون قد نظرنا إلى نظرية أفلاطون بأعين سوداوية ظالمة ثائرة، في حين أن دراسة الفكر السياسي الأفلاطوني دراسة موضوعية تستوجب التحلي بروح الحذر. ولأن المحاورات تحتل عدة قراءات، ففي الحقيقة هناك صعوبة في الفصل بين أفكار أفلاطون وأفكار سقراط، بحيث هناك سبب غامض دفع أفلاطون إلى اتخاذ أستاذه سقراط محاوراً رئيسياً لأكثر مدونات الجدلية أين

أفلاطون والديمقراطية

وضعه الناطق بأفكاره الخاصة مرة وبأفكار أفلاطون مرة أخرى، وقد كانت النتيجة صعوبة الفصل فصلا واقعيا بينهما «ولولا الدراسات المعاصرة التي كشفت هذا الأمر لبقى سقراط الأفلاطوني وأفلاطون السقراطي يتنازعهما منهج الشك». (أل ياسين، 2012، ص 198)

6. خاتمة:

لقد كانت ثورة أفلاطون ثورة فكرية لا سياسية فقط. فكانت الجمهورية بحثا منهجيا لصور الحكومات، وإن كانت الديمقراطية تقوم على سيادة الدستور، فلا يفهم من ذلك أنه كان معاديا للدستور الديمقراطي، بل كان محايدا للدستور الأثيني لأنه معرض دساتير.

بعد ذلك يهبط أفلاطون في السياسي والقوانين من حكم الآلهة وعنايتهم بالبشر، إلى العناية الإنسانية عن طريق التفلسف العملي للعدالة الواقعية، فكان الحكم فمهما يقر بالدولة الفعلية لا النموذجية هذا الحكم الواقعي لا يمكن إدامته إلا بترسيخ قيم الموافقة والمشاركة الشعبيتين، وسيادة القانون، وهذا ما قد يشابه في الكثير نم الوجوه بعض الممارسات السياسية المعاصرة كالاستفتاء الشعبي وتعديل الدستور، فهذه القيم في حد ذاتها كفيلة بإثبات الكثير من القيم الديمقراطية في ثنايا العقل السياسي الأفلاطوني، أما مناهضته للدستور الديمقراطي الأثيني باعتباره لا يعتمد على شكل دائم.

وكثيرا ما ينتهي في حضيئ التسلط بما بنية تسلك الحكام على المحكومين وتسلك الأفراد على بعضهم البعض، فهذا ما حذر منه المنظرون والفلاسفة فيما بعد، فكان أفلاطون بحنكة الرياضي الماهر سابقا لإبراز مشكلات وتناقضات الديمقراطية عمليا.

7. قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد المنيأوي، (2010)، جمهورية أفلاطون، المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة، دار الكتاب العربي، ط1.
2. أحمد شمس الدين، (1990)، أفلاطون. سيرته وفلسفته، دار الكتب العالمية، ط1.
3. أرنست باركر، (1966)، النظرية السياسية عند اليونان، الجزء الأول، ترجمة: لويس إسكندر، مراجعة: محمد سليم سالم، مؤسسة سجل العرب.
4. أرنست كاسيرر، (1985)، الدولة والأسطورة، ترجمة: أحمد حمدي محمود، الهيئة المصرية للكتاب.
5. إزاليا برلين، (2015)، الحرية، إعداد هنري هاردي، ترجمة: معين الإمام، مسقط: منشورات دار الكتاب.
6. أفلاطون، (1980)، الجمهورية، ترجمة: حنا فخر، بيروت: دار العلم، ط3.
7. أفلاطون، (1986)، القوانين ترجمة: محمد حسن ظاظا، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.
8. أفلاطون، (2001)، في السوفسطائيين والتربية، محاوره بروتاغوراس، ترجمة وتقديم: عزت قرني، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.
9. أميرة حلبي مطر، (1995)، جمهورية أفلاطون، مكتبة الأسرة، تراث القراءة للجميع.
10. إميل برييه، (1983)، تاريخ الفلسفة، ترجمة: جورج طرابيشي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1.
11. أنتوني جوتليب، (2010)، حلم العقل، تاريخ الفلسفة من عصر اليونان إلى عصر النهضة، ترجمة: محمد طلبة نصار، مؤسسة هندأوي للتعليم والثقافة، ط1.
12. جان توشار وآخرون، (1993)، تاريخ الفكر السياسي، الجزء الأول، ترجمة: علي مقلد. بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع.
13. جعفر آل ياسين، (2012)، فلاسفة يونانيون من طاليس إلى سقراط، بيروت: دار مكتبة البصائر، ط1.

أفلاطون والديمقراطية

14. جون دن، (د.س)، قصة الديمقراطية، نقله إلى العربية: عبد الإله الملاح، العبيكان للنشر، الطبعة الأولى، السنة والمكان.
15. دفيد رفائيل، (2000)، إشكاليات الفلسفة السياسية، ترجمة: عمر فتحي، دار الرافدين، ط1.
16. روبرت ماكيافر، (1984)، تكوين الدولة، ترجمة: حسن صعب، دار العلم للملايين، ط2.
17. عبد الرحمان بدوي، (1944)، أفلاطون، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ط3.
18. غيوم سبيران بلان، (2011)، الفلسفة السياسية في القرن التاسع عشر والعشرين، ترجمة: عز الدين الخطابي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1.
19. فؤاد زكريا، (2005)، دراسة لجمهورية أفلاطون، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
20. ماريا لويزابرنيري، (1997)، المدينة الفاضلة عبر التاريخ، ترجمة: عطيات أبو السعود، مراجعة عبد الغفار مكاوي،
21. محمد فتحي الشنيطي، (1961)، نماذج من الفلسفة السياسية، دار الحمادة للطباعة والنشر.
22. ولترستيس، (2005)، تاريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
23. Platon, (1990), Alcebiad, traduction de Victor Cousin, revue par : J. F, introduction et commentaire par J. Fraise, 1^{eme} édition, Septembre